نحو مدينة عادلة: تأملات و بيان

ترجمة بتصرف
أ.د. مضر خليل عمر

نحو مدينة عادلة: تأملات وبيان توجيهي

في إطار السعي لتحقيق "العدالة المكانية"، يبرز مسارٌ تحولي نحو بناء مدن عادلة، وذلك من خلال تلاقي أنماط جديدة من الحوكمة؛ أنماطٍ تعزز الأمل كفعلٍ سياسي، وتتبنى أشكالاً تخطيطية "متمردة" تتحدى نماذج الحوكمة النيوليبرالية. ويعني هذا النهج الابتعاد عن نماذج التخطيط العمراني التقليدية، ذات الطابع التكنوقراطي والتي تُفرض من الأعلى إلى الأسفل، لصالح تبني حوكمة تشاركية وشاملة ومستجيبة، تُمكّن المجتمعات وتُعلي من قيمة المبادرات الشعبية والقاعدية. ويُعدّ الأمل والخيال الجماعي -كونهما قوتين اجتماعيتين ديناميكيتين- المحرك الأساسي لهذا التحول؛ إذ يدفعان المواطنين إلى تصور مستقبل عمراني منصف والعمل من أجله. كما يرسخان الإيمان بأنه من خلال العمل الجماعي والحوكمة المبتكرة، يمكن التغلب على أشكال الظلم المكاني التي تؤدي إلى تهميش المواطنين وحرمانهم من حقوقهم.

وبينما نتأمل مسيرتنا نحو العدالة المكانية، يتضح أن دمج الأمل وأشكال التخطيط البديلة ضمن نماذج حوكمة جديدة ليس أمراً مرغوباً فحسب، بل هو ضرورة حتمية. فهذا النهج يعيد صياغة العلاقة بين المساحات الحضرية وسكانها، ويخلق بيئات تزدهر فيها العدالة والاستدامة والمجتمع، وذلك من خلال ممارسات قائمة على الرعاية، والسعي لاستعادة كوكبنا، وتوطيد علاقاتنا ببعضنا البعض. إن الدعوة للعمل واضحة: فلكي نبني مدناً عادلة، علينا الالتزام جماعياً بهذه المبادئ، والعمل على تعزيز حوكمة حضرية تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف والتنوع، تماماً كالمجتمعات التي تخدمها. ومن خلال هذا الالتزام، تتحول رؤية المدن العادلة والشاملة من مجرد تطلعات يملؤها الأمل إلى واقعٍ ملموسٍ يمكن تحقيقه.

تأملات حول الدور الجديد للمخططين وصنّاع السياسات

في ظل هذا الإطار التحولي الذي يهدف إلى تعزيز الأمل وتبني ممارسات تخطيطية بديلة سعياً لتحقيق العدالة المكانية، تشهد أدوار المخططين وصنّاع السياسات تطوراً جوهرياً. يستلزم هذا النموذج الجديد تحولاً نحو أدوار أكثر تعاوناً ومرونةً وتتمحور حول المجتمع. فبدلاً من كونهم المصممين الوحيدين للمستقبل الحضري، يصبح المخططون والمصممون ميسِّرين للتغيير، ووسطاء للربط بين الأطراف، وشركاء في الإبداع.

<u>ميسّرون لتمكين المجتمع</u>

يتعين على المخططين وصنّاع السياسات إعطاء الأولوية لتمكين المجتمعات، لتتولى هي زمام المبادرة في تشكيل بيئاتها. ويتطلب ذلك إنشاء منصات تتيح مشاركةً حقيقيةً، وتضمن الاستماع إلى جميع الأصوات - لا سيما أصوات الفئات المهمشة- وتقديرها. ويتمحور الأمر حول تيسير عملياتٍ تؤثر فيها رؤى المجتمع وتطلعاته بشكلٍ مباشرٍ على قرارات التخطيط، مما يضفي طابعاً ديمقراطياً على التنمية الحضرية.

<u>وسطاء للربط بين مختلف الأطراف المعنية</u> في ظل هذا الدور الجديد، يعمل المخططون والمصممون كحلقات وصلٍ تسد الفجوات بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الجهات الحكومية، والقطاع الخاص، والمؤسسات غير الربحية، والمجموعات المجتمعية. ومن خلال تعزيز الشراكات وتيسير الحوار، يمكنهم خلق

تآزرٍ يستفيد من نقاط القوة والموارد المتاحة لدى القطاعات المختلفة، وذلك سعياً لتحقيق أهدافٍ مشتركةٍ تتمثل في العدالة المكانية والتنمية الحضرية المستدامة.

شركاء في الإبداع ضمن التنمية الحضرية من خلال تبني نهج تشاركي إبداعي، يعمل المخططون والمصممون جنباً إلى جنب مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين في تصميم وتنفيذ المشاريع الحضرية. تضمن هذه العملية التعاونية أن تكون مبادرات التنمية متجذرة في السياقات والاحتياجات المحلية، مما يؤدي إلى نتائج أكثر فعالية واستدامة. كما يعزز هذا النهج شعوراً بالمسؤولية والملكية لدى جميع المشاركين، مما يزيد من مرونة المساحات الحضرية وقدرتها على التكيف.

دعاة للإنصاف والاستدامة يتعين على المخططين والمصممين أيضاً الدفاع عن الإنصاف والاستدامة والعدالة ضمن أطر الحوكمة الحضرية. ويشمل ذلك تحدي موازين القوى الراسخة، والدفع نحو سياسات وممارسات تضع رفاهية جميع القاطنين - من البشر وغيرهم - في صدارة الأولويات. ويتطلب هذا التزاماً مستمراً بمساءلة النظم القائمة وإعادة تصورها، تمهيداً لبناء بيئات حضرية أكثر عدالة واستدامة.

متعلمون مدى الحياة ومبتكرون وأخيراً، وفي ظل هذا المشهد المتطور، ينبغي على المخططين والمصممين أن يكونوا متعلمين مدى الحياة، ومنفتحين على الابتكار والتكيف. إن تعقيدات التحديات الحضرية المعاصرة تستدعي استعداداً لاستكشاف أفكار جديدة، والتعلم من النجاحات والإخفاقات على حد سواء، وتعديل الاستراتيجيات باستمرار استجابةً للظروف المتغيرة والرؤى الجديدة. وتُعد عقلية التعلم هذه أمراً جوهرياً للتعامل مع حالة عدم اليقين التي يحملها المستقبل، ولضمان بقاء التنمية الحضرية مستجيبة لاحتياجات جميع السكان. إن التحول نحو الأمل وتبني ممارسات تخطيط بديلة في التنمية الحضرية يتطلب من المخططين والمصممين تبني هذه الأدوار الجديدة، والتحلي بالمرونة وروح التعاون، والالتزام الراسخ بالعدالة والاستدامة. ومن خلال ذلك، يمكنهم المساهمة في خلق بيئات حضرية لا تلبي احتياجات الحاضر فحسب، بل تشكل أيضاً مساحات مرنة ومنصفة للأجيال القادمة.

بناء التحالفات من أجل التغيير

يتطلب بناء التحالفات من أجل التغيير -في إطار الأمل وممارسات التخطيط البديلة نحو تحقيق العدالة المكانية- تبني نهج استراتيجي وشامل يتسم بالتعاطف. ينبغي لهذه التحالفات أن تجمع أطرافاً معنية متنوعة، تشمل المجموعات المجتمعية، والمؤسسات غير الربحية، والأكاديميين، وصنّاع السياسات، والقطاع الخاص، حيث يوحدهم هدف مشترك يتمثل في خلق مساحات حضرية عادلة ومستدامة ومنصفة. وتتضمن الاستراتيجيات الأساسية لبناء مثل هذه التحالفات والحفاظ على استمراريتها ما يلي:

1) تحديد الأهداف المشتركة

ابدأ بتحديد الأهداف والرؤى المشتركة بين الأعضاء المحتملين في التحالف. فحتى المجموعات ذات المصالح المتباينة يمكنها إيجاد أرضية مشتركة من خلال غايات أوسع، مثل الاستدامة، أو الإنصاف، أو تمكين المجتمع. وتوفر الأهداف الواضحة والمشتركة أساساً متيناً للتعاون والعمل المشترك.

2) تعزيز المشاركة الشاملة

احرص على أن تكون عملية بناء التحالف شاملة، من خلال التواصل الفعّال مع طيف واسع من الأطراف المعنية وإشراكهم، لا سيما أولئك المنتمين إلى المجتمعات المهمشة أو التي تفتقر إلى تمثيل كافٍ. استخدم أساليب تشاركية لإشراك أفراد المجتمع، بما يضمن أن يكون لكل فرد صوت في رسم مسار التحالف وتحديد أولوياته.

3) البناء على الشبكات والعلاقات القائمة

استفد من الشبكات والعلاقات الموجودة بالفعل لتعزيز الثقة والتعاون بين الأعضاء المحتملين في التحالف. فالبناء على ركائز الثقة يمكن أن يسرّع من تشكيل تحالفات فعّالة ويعزز من قدرتها على الصمود.

4) التأكيد على التعاون بين القطاعات المختلفة

شجّع التعاون العابر للقطاعات من خلال تسليط الضوء على الطبيعة المترابطة للتحديات الحضرية، وعلى الفوائد التي تتيحها تنوع وجهات النظر والموارد. إذ يمكن للتعاون بين القطاعات أن يقود إلى حلول مبتكرة لا يستطيع أي قطاع بمفرده تحقيقها.

5) تطوير قنوات تواصل واضحة

أنشئ قنوات تواصل واضحة ومفتوحة بين أعضاء التحالف؛ لتسهيل التنسيق الفعّال، وتبادل المعلومات، ومعالجة النزاعات بأسلوب بنّاء. يمكن أن يساهم في ذلك عقد اجتماعات دورية، واستخدام منصات مشتركة عبر الإنترنت، واعتماد عمليات شفافة لاتخاذ القرارات.

6) وضع إطار للعمل

ينبغي تطوير إطار واضح للعمل الجماعي يحدد الأدوار والمسؤوليات واستراتيجيات تحقيق الأهداف المشتركة. ويجب أن يتسم هذا الإطار بالمرونة الكافية لاستيعاب المتغيرات والديناميكيات المختلفة. ...لعمل التحالف، مع توفير هيكلية كافية لتوجيه الجهود المنسقة.

7) الا فادة من نقاط القوة المتنوعة

ينبغي التعرف على نقاط القوة والموارد والخبرات المتنوعة التي يساهم بها كل عضو في التحالف، والاستفادة منها. وقد يشمل ذلك المعرفة المجتمعية، أو البحوث الأكاديمية، أو التأثير في السياسات، أو الموارد المالية، وغيرها من العناصر.

8) الاحتفاء بالإنجازات والتعلم من الإخفاقات

احرصوا على الاعتراف بإنجازات التحالف والاحتفاء بها بانتظام للحفاظ على الدافعية والزخم. وبنفس القدر من الأهمية، يجب التحلي بالاستعداد للتعلم من الإخفاقات، واعتبارها فرصاً لتعديل الاستراتيجيات وتعزيز مرونة التحالف وقدرته على الصمود.

9) الحفاظ على المشاركة من خلال القيم المشتركة

حافظوا على مشاركة أعضاء التحالف وتحفيزهم على المدى الطويل من خلال التأكيد على القيم المشتركة والضرورة الأخلاقية للعمل من أجل تحقيق "العدالة المكانية". فالقيم المشتركة تساعد في الحفاظ على الالتزام، حتى عند مواجهة التحديات أو بطء التقدم.

10) الدعوة إلى التغيير الجذري (النظامي)

وظّفوا الصوت الجماعي للتحالف للدعوة إلى تغييرات جذرية في السياسات والممارسات والأعراف المجتمعية التي تكرس الظلم المكاني. ويمكن للعمل المناصر الفعّال أن يستفيد من تنوع أعضاء التحالف لطرح القضايا ذات الاهتمام المشترك بقوة وتأثير.

إن بناء التحالفات من أجل التغيير في سياق "العدالة المكانية" يتطلب التزاماً بالتعاون والتنوع والعمل الميداني. ومن خلال التكاتف حول أهداف مشتركة والاستفادة من نقاط القوة لدى طيف واسع من الأطراف المعنية، تستطيع هذه التحالفات إحداث تحولات جوهرية في التخطيط الحضري والحوكمة، مما يقربنا أكثر من تحقيق مدن عادلة ومستدامة ومنصفة.

بيان توجيهي لممارسة تخطيطية ترتكز على العدالة

(1)الحق في المدينة هو الحق في التخطيط والتصميم المشترك.

يجب على المخططين المكانيين تعلُّم كيفية التخطيط والتصميم والتعلُّم بشكل تشاركي مع المواطنين وأصحاب المصلحة. ينبغي أن يمتلك كل مواطن القدرة على المساهمة في تشكيل مدينته، وعلى المخططين إدراك كيفية تيسير هذه العملية بتواضع واحترام.

(2)المدينة ملكٌ لكل من يساهم في حياتها.

يجب على المتخصصين في التخطيط الاعتراف بحقوق جميع المواطنين واحتياجاتهم وتطلعاتهم، بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية، أو عرقهم، أو جنسهم، أو توجههم الجنسي، أو هويتهم الجندرية، أو دينهم، أو قدراتهم الجسدية.

(3) المدينة المصممة لتلائم الفئات الأكثر ضعفاً هي مدينة تخدم الجميع.

على المتخصصين في التخطيط تنمية التعاطف وإدراك الروابط المتبادلة التي تجمع أفراد المجتمع. وبدلاً من الاحتفاء بالمنافسة أو الكفاءة الاقتصادية، ينبغي للتخطيط والتصميم أن يهدفا إلى تعزيز التعاون والرعاية. فالمدينة التي تحمي سكانها الأكثر ضعفاً تصبح مدينةً صالحةً للجميع.

(4)المدينة حاضنة لجميع الأجناس والتوجهات الجنسية.

يجب على المتخصصين في التخطيط تعلُّم كيفية التصميم "مع" ومن أجل النساء، وأفراد مجتمع الميم (LGBTQ+)، وكل من يرغب في العيش بأمان وحرية داخل المدينة. فلكل المواطنين الحق في المشاركة في التخطيط والتصميم والحوكمة.

(5)المدينة ملكٌ لجميع الأعراق والإثنيات، لكن تحقيق العدالة يتطلب الاعتراف بالظلم وإصلاحه.

ينبغي لممارسات التخطيط والتعليم والبحث العلمي مواجهة الإرث المكاني للعنصرية والاستعمار، وذلك من خلال تمكين المجتمعات السوداء، والملونة، والسكان الأصليين، وغيرها من الفئات المهمشة، للمشاركة في تخطيط وتصميم مدنٍ شاملة ومرحِّبة بالجميع.

(6)السكن الملائم حقٌ من حقوق الإنسان.

لا ينبغي لأحد أن يواجه التشرد بسبب عدم قدرته على تحمل تكاليف السكن. ينبغي على المتخصصين في التخطيط تبني نهج مبتكر في تصميم وإدارة الإسكان، بحيث يرتكز هذا النهج على المجتمع. كما يجب ألا يُنظر إلى "القدرة على تحمل تكاليف السكن" من منظور التكلفة فحسب، بل باعتبارها وسيلةً للوصول إلى شبكة من الفرص والخدمات والمرافق التي تتيح للإنسان الازدهار والنمو.

(7)العدالة البيئية ضرورية لصحة الإنسان وكوكب الأرض.

يجب أن تضع ممارسات التخطيط والتصميم العدالة البيئية والمكانية، إلى جانب صحة كوكبنا، في صميم أعمالها. فالهواء النقي، والمياه الآمنة، والطاقة المتجددة، والمساحات الخضراء؛ كلها تمثل منافع عامة حيوية للصحة العامة والقدرة على الصمود.

(8)المدينة مشتركة مع أشكال أخرى من الحياة.

إدراكاً لحقيقة أن البشر والحيوانات والنباتات والنظم البيئية تتعايش ضمن نظام حي واحد، ينبغي لممارسات التخطيط أن تتبنى أخلاقيات العدالة التي تتجاوز النطاق البشري، ومبادئ الحلول القائمة على الطبيعة.

(9)المدينة ملكية مشتركة (مورد عام).

يجب أن تُبرز ممارسات التخطيط كيف يمكن للمساحات الحضرية توفير موارد مشتركة ومنافع عامة وخدمات متاحة للجميع. ينبغي النظر إلى المدينة كجهد جماعي وموقع للرعاية والمسؤولية، بدلاً من كونها مكاناً للاستغلال أو الاستنزاف.

(10) يجب أن تتفاعل ممارسات التخطيط والتصميم مع أنظمة معرفية متنوعة.

ينبغي لممارسات التخطيط والتعليم في هذا المجال تجاوز النماذج التي تركز على "الشمال العالمي"، والانفتاح على التقاليد المعرفية القادمة من "الجنوب العالمي"، وكذلك من الفئات التي استُبعدت تاريخياً من دوائر الخبرة الرسمية (كالنساء، وكبار السن، والأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأقليات). فمعارفهم -سواء كانت ضمنية أو صريحة- تُعد جزءاً لا يتجزأ من التراث الثقافي للمكان.

(11) المدينة العادلة هي مدينة ديمقراطية.

يُعد التخطيط والتصميم فعلين سياسيين. لذا، يجب أن تكون الطبيعة السياسية لممارسات التخطيط واضحة وصريحة، مع إبراز كيف يعزز التخطيط التشاركي الديمقراطية. كما ينبغي على المخططين والمعماريين ومصممي المدن العمل على خلق مساحات للالتقاء والحوار والتفاهم المتبادل، وذلك من خلال التصميم التشاركي والمشاركة الفاعلة للمواطنين.

نعمل معاً على إرساء الأسس لمدنٍ لا تكتفي بتلبية احتياجات سكانها الحاليين فحسب، بل تستشرف أيضاً احتياجات الأجيال القادمة وتتكيف معها. وتستمر رحلتنا الجماعية نحو تحقيق العدالة المكانية؛ ونحن نتطلع إلى الحلول المبتكرة وأشكال التعاون التي ستظهر بينما نمضي قدماً في سعينا لجعل مساحاتنا الحضرية أكثر إنصافاً للجميع.

https://just-city.org